

واقع الأحزاب السياسية العربية في ظل العولمة

أ. طيفوري رحمانى بوزينة أحمد
أستاذ مساعد " أ "
جامعة البليدة 2

ملخص:

يدخل موضوعنا ضمن مواضيع علم الاجتماع السياسي الذي يعني بالظاهرة السياسية وتتمثل في الأحزاب السياسية في العالم العربي. حيث تناولنا من خلاله نشأة الأحزاب السياسية العربية وتأثير العامل الخارجي على نشأتها. وهذا ما انعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وظائفها المتعددة والتي تتمثل على وجه الخصوص في عملية الوساطة بين المواطن والسلطة. ومدى ارتباطها بظاهرة العولمة وآثارها على الأحزاب السياسية العربية. مما خلق لدينا تساؤلات عدة ومنها هل فعلا توجد أحزاب سياسية في العالم العربي كما هي في الديمقراطيات الغربية ؟ وهل تستطيع أن تؤدي وظائفها الكلاسيكية مستقلة عن العامل الخارجي و المتمثل في العولمة ؟

Résumé

Notre sujet de recherche fait partie des études de la sociologie politique. Et l'étude des phénomènes politique. Surtout les parties politiques du monde arabe. Dans cette étude on a pris en considération la construction des systèmes politique, leurs rôle dans la société, leurs influence sur les individus, et le pouvoir, et aussi l'effet de la mondialisation sur l'activité de ces parties. Enfin la question que nous posons : est - ce - qu'il ya des parties dans le monde arabe qui fonctionnent d'une stratégie démocratique ?

1- مقدمة

في ظل نظام ما يسمى بالعولمة وبداية تشكّل مجتمع مدني قارّي سائر إلى مجتمع معولم. تبقى ظاهرة الأحزاب السياسية العربية في ظل هذه الأحداث العالمية الشغل الشاغل لدى المفكرين والمنظرين حول البحث في سياسات الأحزاب العربية عامة.

وهذا باعتبار الوحدات الكلية ذات الشخصية الاعتبارية والسوسيولوجية على المسرح الدولي كانت منذ القرن السابع عشر. هنا هي الأطر القومية أو الدولة - الأمة وعند العرب الإطار القطري الدولة الحديثة العربية.

نعتقد أنه طالما بقيت مقولة أرسطو صحيحة لا علم إلا بالكليات، وهي هنا في موضوعنا الدولة القومية لأنّ الدولة الإمبراطورية قد انتهت تاريخياً ومنذ زمن بعيد، فإنه يصعب قيام أحزاب عربية أو وجود أدوار لها. صحيح أنه وجدت تشكيلات حزبية عربية وإسلامية خارقة للحدود القطرية لكنها اليوم تأقلمت مع تلك الحدود. فانكشمت وانزوت في دولها الوطنية مكتفية بالعمل ضمن الأنظمة القطرية القائمة. وهذا ينطبق على الأحزاب القومية العربية والإسلامية والدليل أنها كافة قد تركت حركات التحرر الفلسطينية وبكل أطرافها السياسية لقمة سائغة لنازي القرن الواحد والعشرين للصهاينة والأمريكان. دون أن تجرؤ على اجتياز حدود الدولة القطرية. لذا تبدو عقائدها وأسسها الفكرية وإيديولوجيتها القومية والعربية والإسلامية كاذبة وتبريرية تسخرها النخب لمصالحها وتعطشها للمشاركة في السلطة القطرية. إضافة لكل هذه الإشكالات الجوهرية والعضوية فإن الاجتماع العربي قد تعرّض لانتقال من دولة إمبراطورية إسلامية إلى دولة عربية مجزأة ومصطنعة الحدود والسكان في غالييتها (رسلان شرف الدين، 1998، ص32).

وخلال فترة قصيرة وعصية كثر الندوات وتعددت اللقاءات والكتابات والتحليل السوسيوسياسية في هذا الموضوع القديم الجديد ألا وهو العولمة، وسال مداد غزير في محاولات التقاط كنه الظاهرة وإلقاء بعض الضوء على جوانبها، باعتبار العولمة صيرورة لعالم واحد بمعنى الانفتاح الكبير بين المجتمعات والحضارات والقوى وتبادل التأثير والتأثير حيث ما يجري في مكان ينعكس آثاره على مجمل الأمكنة الأخرى وعلى مستوى جميع الأصعدة.

وهدفنا هنا ليس ملاحقة تطور مسار ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الجديد بل ستقتصر مساهمتنا في هذا الموضوع حول آثار العولمة على الأحزاب السياسية العربية. والسؤال الذي يطرح ما هو تأثير الظاهرة الجديدة على الأحزاب السياسية العربية؟ وهل بالإمكان تشكّل أحزاب قطرية أو وطنية جديدة مستقلة عن تأثير الخارجي؟ وهل من شرعية علمية لدراسة الأحزاب السياسية العربية بعد اليوم في ظل أحداث عالمية وقارية؟

ومن خلال هذه التساؤلات تنطلق مقاربتنا على فرضية مفادها أن ما يسمى بمرحلة العولمة الآخذة في العمل على تغيير الوظائف الكلاسيكية للدولة الوطنية لصالح مؤسسة جديدة هي حكومة الظل العالمية، هذه

الحكومة التي بدأت ترسم ملامحها مع قيام مؤسسة مؤتمرات الدول السبع الأغنى في العالم والممثلة في الرأسمالية الاحتكارية العابرة للقومية والوطنية والقارات وانطلاقاً من ذلك لم تعد الدولة الأمة ولا الدولة الوطنية في بلدان العالم الثالث والعالم العربي على وجه الخصوص المركز الأساسي الذي عنه تصدر السياسات الكبرى والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذا القوم أو ذاك. هذا الواقع العالمي الجديد ينتج فيما يخص الأحزاب السياسية فرضيتان:

- أولهما: هي أن الحزب السياسي اليوم مثل دولته لم يعد له موضوع ولا وظيفة قومية في بلدان العالم العربي وليس مركزاً لشرعية دولته وتأطير سياستها.

- ثانيهما: هي أن الأحزاب السياسية العربية قد فقدت الحاكمية منها والمعارضة الخصم المجاور السياسي والاقتصادي على أرضها القومية

2- مفهوم العولمة

تتطوي العولمة بوصفها نزعة شمولية توسعية، على أشكال خاصة للتبادل والتعامل بين الفاعلين على الصعيدين المحلي والعالمي، وعلى نحو فريد يعبر نطاق الزمان وضغوط المكان.

وتميل أغلب الدراسات إلى اعتبار هذه الظاهرة نتاجاً للتطور التقني المتسارع في مجال المعلوماتية والنقل والاتصال، ومحصلة لتطورات اقتصادية وسياسية وثقافية أدت إلى اشتداد النزوع الشمولي والتوسعي في عصر "الرأسمالية النفائة" (نور الدين زمام، 2007، ص 137).

لقد تعددت الآراء التي قدمها العلماء والمفكرون حول مفهوم العولمة وإن كانوا لم يصلوا إلى اتفاق حول المفهوم. إلا أن إسهامات عالم الاجتماع البريطاني " أنتوني غيدنز " من أهم الإسهامات حيث يقول ليست العولمة ظاهرة اقتصادية ولا هي كذلك حتى في أساسها، وحري بنا أن لا نساوي بينها وبين ظهور النظام العالمي حيث أنها تتعلق حقيقتها بالتحول في الزمان وفي المكان ويحدد معناها بأنها العمل أو التأثير عن بعد ويربط شيوعها بكثافة متزايدة في السنوات الأخيرة بظهور وسائل الاتصال الفوري وحركة الانتقال الجماعية الواسعة على نطاق الكوكب (موريس دوفرليه، 1983، ص 63). ومن ثم فالعولمة وفقاً لغيدنز تعني حدوث تحول في الصيغة المكانية للتنظيم والنشاط والتفاعل وممارسة السلطة وهي تتطوي على توسيع العلاقات السياسية والاجتماعية وتعميقها عبر المكان والزمان بما يؤدي إلى تزايد تأثير الفعاليات اليومية المطرد بالأحداث الجارية على الطرف الآخر من الكرة الأرضية من ناحية وإلى جعل جملة ممارسة جماعات أو فئات محلية وقراراتها قادرة على إحداث أصداء كوكبية ذات شأن من ناحية أخرى. والعولمة تعبر عن وجودها عبر مجموعة من المظاهر أو التجليات التي تشمل العديد من المجالات منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو ثقافي واجتماعي وإنساني. ويمكننا أن نشير إلى أهم الظواهر السياسية الجديدة الناتجة عن العولمة وذلك على النحو التالي:

3- التداخل بين قضايا السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

ففي عالم اليوم كل قضية من القضايا التي كانت تعد في المراحل التاريخية من صميم اختصاص النظام السياسي القائم في الدولة باعتباره المعبر عن سيادة الدولة وصاحب الاختصاص والولاية على إقليمها والمقيمين على أرض هذا الإقليم صارت لها أبعاد خارجية، بحكم علاقة الاعتماد المتبادل واسعة المدى والتي تربط بين كافة أرجاء العالم من ناحية وبحكم الالتزامات الدولية المترتبة على الدول نتيجة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها من ناحية أخرى وبنفس القدر صارت قضايا السياسة الخارجية بما فيها ذات الطابع الكوني كالبيئة والمناخ وظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله لها تأثير واضح على السياسة الداخلية بل إن القرار السياسي يتخذ من موضع خارج نطاق الدولة وقد يثير قضايا أو مشكلات أو أزمات داخلية والتي يتعين على النظام السياسي اتخاذ قرار بشأنها.

وليس من العسير ملاحظة ذلك، فبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الكتلة الاشتراكية عقب تراجع التجارب التنموية والأحلام الصناعية في بلدان العالم الثالث أسندت مهمة التراجع (التحول) من سياسة إلى نقيضها إلى الدولة نفسها، وأن تسلم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة تلو الأخرى للشركات متعددة الجنسيات، وتبيع الشركات والمشروعات التي تأسست في عهد الدولة القومية تحت مسمى الخصخصة وترفع الدعم عن الفقراء باسم الاستقرار الاقتصادي، وتفتح الباب أمام السلع المستوردة على حساب المنتجات المحلية باسم التعديل الهيكلي.

وينتهي جلال أمين بعد الكشف عن وظيفة دولة عصر العولمة إلى القول أن هذه الدولة التي تفكك ولا تبني، وتسلم أهلها للأجنبي، والتي توصف "بالدولة الرخوة" وهو الوصف الذي استخدمه " غنار ميردال " (جلال أمين، فبراير 1998، ص 29-30).

فالعولمة تؤدي إلى إيجاد الدولة الرخوة، التي ينكمش دورها نهائياً. كما تتكتمش العلاقات بين الدول كما يشير إيمانويل فالرشتاين، حيث يقول: " فنحن نعيش أولى حالات انكفاء وانكماش لدور الدولة، ولكن أيضاً بالضرورة انكماش لدور النظام الدولي ".

ومع انكماش دورها الحيوي والأساسي يصبح دورها كما يقول محمد عابد الجابري: " يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه (محمد عابد الجابري، فيفري 1998، ص 19).

4- تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع

تشير العديد من الدراسات الناقدة للعولمة إلى اتساع مساحة المستبعدين والمهمشين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في كافة المجتمعات المعاصرة والعربية على وجه الخصوص، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي والذي يتلخص في شعور الفرد بالانفصال والرفض للمؤسسات السياسية والقادة والقيم والمعايير السياسية أو النظام السياسي ككل. ويتمثل ذلك في الشعور بالإحساس بالعجز عن التأثير في ذلك

النظام أو تلك المؤسسات التي تنتهك القواعد والمعايير في العلاقات السياسية ولا تستجيب لمطالب الفرد فتفقد الثقة فيها وتجعله يبتعد عنها، والجدير بالذكر أن معظم هذه الدراسات قد استندت إلى وسائل البحث العلمي وأدوات التحليل العلمي، الأمر الذي يساعد على الاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها المؤشرات للتعرف على مستوى الاغتراب السياسي في المجتمعات المعاصرة.

وثمة مجموعة من المؤشرات لقياس الاغتراب السياسي في المجتمع العربي ومنها:

- انعدام القوة السياسية بمعنى عدم القدرة على التأثير في سياسات النظام السياسي وقراراته التي يتخذها بشأن القضايا التي تهم المواطنين.
- انعدام المعنى السياسي وتدور حول عدم القدرة على فهم الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي لتكوين آراء فيما يتعلق بالدوافع السياسية والتنبؤ بالمرجات السياسية.
- اللامعيارية السياسية ويقصد بها انهيار المعايير والقواعد التي ينبغي أن تحكم العلاقات السياسية.
- عدم الثقة السياسية وتتمثل في التقييم السلبي للنظام السياسي والقائمين على إدارته لعدم قدرته على الاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين.
- العزلة السياسية ويقصد بها رفض القيم والمعايير والمبادئ السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي والابتعاد عن المشاركة في أي أنشطة سياسية.
- اللامبالاة السياسية وتتلخص في أنها حالة من عدم الاهتمام بالسياسة وعدم الانشغال بأية شؤون أو أحداث سياسية ومن خلال مظاهر وتجليات العولمة لا تزال الدولة الأمة نسبيا هي الإطار الجغرافي والاجتماعي والقانوني الذي ترسم فيه السياسات القومية والإطار الذي منه تنبعث الأحزاب السياسية الحديثة باعتبار الأحزاب ممثلة لقوى اجتماعية واقتصادية ضمن هذا الإطار الوحدة الدولة وإن هذه القوى تطمح عبر تسييرها لمؤسسات الدولة وتسويد اختياراتها الاقتصادية والسياسية من قبل حزب أو تحالف الأحزاب في ذلك الفضاء الذي ترسخت حدوده منذ القرن السادس عشر في أوروبا.

5- المصادر الخارجية في تشكيل الأحزاب السياسية العربية الحديثة

كان للعوامل الخارجية والقوى الدولية أثر مباشر في إقامة أحزاب سياسية حديثة في البلاد العربية، ونقصد العمل المباشر المقصود وليس التأثير غير المباشر وقد جاء هذا الفعل من تيارين اثنين: الحركة الشيوعية العالمية من جهة والحركات الفاشية والنازية من جهة أخرى.

أما الحركة الشيوعية فقد احتلت موقع الصدارة والأسبقية والاستمرارية في ميدان التنظيم الحزبي ويعود ذلك لأسباب مختلفة إيديولوجية وتاريخية. وقد سبق العمل التنظيمي انتشار محدود لروافد الفلسفة الماركسية كالتطور الداروينية والعلمانية في الاجتماع والسياسة والحكم، إضافة إلى أن النازية والفاشية قد انهزمتا أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أعطى انطبعا بعدم صلاح الاقتداء بهما. وبالتالي قد انتهى دورها بانتهاء النموذج الخارجي مع أن فترة الثلاثينات قد رأت انتشارا للتنظيمات الفاشية والنازية في كل من مصر

والعراق وسورية، سرعان ما غابت بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الدفع القوي للفكر الاشتراكي والشيوعي والتنظيمات الناتجة عنهما قد جاءت بلا شك بعد قيام ثورة أكتوبر العظمى في روسيا ومحاولاتها مد الثورة إلى العالم أجمع عن طريق إحداث ثورات مماثلة. مما استدعى إقامة الأممية الشيوعية الثالثة. لقيادة هذا المركز بإنشاء فروع للأممية هكذا كانت تسمى في كافة البلدان ومنها البلدان العربية الواقعة تحت سيطرة الفرنسيين والإنجليز.

وقد ظهرت الشيوعية كحركة فكرية وسياسية مع بداية نمو النظام الرأسمالي وانحطاط العهد الإقطاعي في أوروبا وكانت مقدماتها مع الحركات الشعبية الثورية الفلاحية في ألمانيا خاصة، ثم في فرنسا كما ظهرت كحركة فكرية طوباوية لدى بعض الكتاب والأساقفة. الذين مزجوا الدين بالاقتصاد والملكية بالأخلاق المستمدة من وحي الضرورة الاجتماعية لقد توافقت مع بداية الثورة الصناعية ووقفت ضد مبدأ " دعه يعمل دعه يمر " فكانت ردة فعل على عمليات الإفقار والتهميش للحرفيين وللبروبيتاريا الذين حاولوا عبثاً، تحويلهم إلى عبيد أنظمة العمل المأجور الصناعي المتنامي وعلى هبوط مستوى المعيشة وانعدام إشباع الحاجات الأولية كالسكن والغذاء.

أما الشيوعية العربية فقد ارتبطت بالماركسية ونتجت منها وأكثر من ذلك تحديداً هي جزء من الأممية الثالثة وامتداد تنظيمي وفكري لها في بلاد العرب. فبينما تطورت الشيوعية الأوروبية في بلدانها مستقلة واحدة عن الأخرى، وجاءت الماركسية لتوحيدها، في حين تشكلت الشيوعية العربية ونقصد تلك الممثلة بالأحزاب الشيوعية العربية كامتداد لحركة ثورية عالمية قدمت من أوروبا مع ما تحمله من تاريخ ونشاط وتحديات وإخفاقات ونجاحات في البلاد العربية (أسامة الغزالي حرب، 1987، ص 111).

لقد حققت الحركة الشيوعية الوحدة التنظيمية والفكرية للتيارات الماركسية في الغالبية العظمى من بلدان العالم وأصبح الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي حقلاً لاختبار النظرية موجهاً وقائداً للطبقة العاملة وحركتها لقد هاجمت الشيوعية دعائم الفلسفة الليبرالية والملكية الخاصة.

ولا يتفق الشيوعيون على أهمية العمل السياسي في إستراتيجية التغيير الاجتماعي الذي يعملون له. ومسألة الاستيلاء على السلطة وآليات إقامة سلطة بديلة عند ماركس ظلت غامضة رغم الدروس التي استخلصها من تجربة كومونة باريس.

ولقد وجد التصور اللينيني المناسب لروسيا، معارضة من " غرامشي " وغيره بالإضافة للتصور الأصل الذي تبناه تروتسكي والتيار الذي شكله فيما يتعلق بالثورة والثورة العالمية والدائمة وسلطة البروليتاريا. بعضهم شدد على العنف الثوري المستمر للعبور إلى النظام الاشتراكي وأشار آخرون إلى سمة حتمية التطور نحو الاشتراكية خاصة كتروتسكي.

6- بدايات التنظيم الشيوعي في البلاد العربية

أقيمت فروع الأممية أو عولمة الأحزاب السياسية مع أول أممية شيوعية في ستينات القرن التاسع عشر تحت إشراف الأممية الشيوعية الثالثة المباشر ومن ثمة أوكل أمر الإشراف على تنظيم الفروع الشيوعية في البلدان المستعمرة للأحزاب الشيوعية الأوروبية كل في مستعمراته. بداية من العقد الثالث من القرن العشرين.

فالحزب الشيوعي الفرنسي عليه أن يقيم فروعاً للشيوعية في المستعمرات الفرنسية سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب الأقصى.... إلخ. وكذلك الحزب الشيوعي الانجليزي. وهكذا حال الأحزاب الأوروبية الباقية.

7- الأممية الثالثة وإقامة الأحزاب في البلدان المستعمرة

دخل التصور اللينيني للتنظيم الحزبي نظرياً وعملياً إلى البلدان العربية بواسطة القنوات التالية :

- 1- المهاجرون اليهود القادمون من أوروبا الوسطى وروسيا إلى فلسطين.
- 2- واللاجئون الأرمن المنتشرون حديثاً في الشرق العربي بعد المذابح التي قامت بها الجيوش الروسية والتركية في أرمنيا والقوقاز.

- 3- الأقدام السوداء في المغرب العربي من خلال تواجد الاستعمار الفرنسي.

فالنظام الرأسمالي حمل لشعوب الأرض النمط الإنتاجي الجديد كما حمل معه أيضاً كل ما خلقه من أفكار وأشكال تنظيمية مناصرة له أو مناهضة. فبعض الأمم المستعمرة عرفت كيف تستخدم الإيديولوجيات الجديدة ونمط الإنتاج الوافد وتوجهها لخدمة تحررها ونهضتها كالصين والفيتنام وكوبا... إلخ والبعض الآخر كانت الشيوعية سبيلاً للارتباط والخضوع للمركز الإمبريالي الجديد وتبعية مكشوفة كأحد إفرازات العولمة السياسية التي لم تبح باسمها بعد في ذلك الوقت في البلاد العربية. لقد سبق العمل التنظيمي الشيوعي، انتشار محدود لروافد فلسفات القرن التاسع عشر، خاصة في مصر كالدورونية والتطورية الجديدة و الاشتراكية.

بالإضافة إلى كتابات الاشتراكيين الأوائل ومعاصري رجال الإصلاح الديني كانت تحدياً للمعتقدات الشعبية والإسلامية خاصة. واشتهر بذلك شبلي شميل وفرح أنطوان وغيرهما. لقد كان هذا الموضوع الشغل الشاغل لفرح أنطوان وغيره من مفكري الشام (رفعت السعيد، 1978، ص 311).

حسب تعبير رفعت السعيد وظهرت كتاباتهم على أنها جدال ما بين المسيحية والإسلام واعتبرها "الكثيرون هجوماً على الإسلام ودفاعاً عن المسيحية" وارتبطت كتابات شميل بالنظرية الداروينية وملازماتها لدفاعه عن الاشتراكية.

يذهب شميل إلى إثبات مذهب داروين ومهاجما الدين كله. فالاشتراكية العربية منذ البداية استندت إلى إيديولوجية العداء والنقض للتراث العربي الإسلامي، علماً وأن التاريخ العربي الإسلامي حافل بالثورات الشعبية. المنادية بالعدالة والمساواة وتوزيع الثروة على المنتجين. وقد ذهب بعضها القرامطة مثلاً إلى حد

إقامة ملكيات جماعية لوسائل الإنتاج الموجودة آنذاك. وألغت كل أشكال الملكية الخاصة، كما أننا نجد في التاريخ الحديث حركات إسلامية إصلاحية، مزجت الدين بالاقتصاد وأعطت للتعاون والعدالة و العيش المشترك الأهمية الأولى كالمهدية و السنوسية.... إلخ مستندة إلى بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة. فنظام الزوايا في المغرب العربي حملت ثنياه مبادئ جديدة وهامة في مجال التنظيم الاجتماعي القائم على الاشتراك في الإنتاج و التوزيع.

7-1- مفهوم الحزب السياسي:

إن محاولة تقديم تعريف للحزب السياسي وفقا لخصائصه الجوهرية يجعلنا نواجه عدة عقبات ابستمولوجية من أهمها:

- وجود عدة تسميات أو مصطلحات (كالجبهة، الحركة، المؤتمر، التحالف، التجمع، الاتحاد، القوى، المبادرة، اللقاءات... إلخ) لا تشير بالضرورة كلها إلى كيان سياسي واحد.
- وجود معاني متباينة لمصطلح الحزب السياسي (الانقسام، الصراع، المعارضة، التنظيم، أوليغارشية، وسيط، معارضة... إلخ)
- إن الحدود – الخصائص- التي تفصل وتميز الحزب السياسي عن غيره من الكيانات السياسية الأخرى هي حدود متموجة " وخصائص مؤقتة وغير ثابتة فقد يتحول نادي سياسي إلى حزب سياسي كما يمكن لجمعية أو نقابة ان تتحول هي الأخرى إلى حزب سياسي.
- وجود قوى سياسية عديدة(النخب، الجماعات الضاغطة، الحركات الاجتماعية... إلخ)
- إن بعض الأحزاب في ما كان يسمى بالعالم الثالث يصعب نمذجتها فهي كما وصفها سارنتوري. أولا " أحزاب مشوهة" تختلف بشكل أو بآخر ودرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي وأنها-ثانيا- أحزاب مؤقتة قصيرة العمر وأنها – ثالثا – أحزاب ضعيفة هزيلة الإيديولوجية وهشة التنظيم (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص 28-29).

إن ما يعيق وضع تعريف علمي هو أن الأحزاب السياسية تتسم بالتنوع الشديد وبالتغيير الدائم والديناميكية وعليه فمن الصعب إخضاعها لمعايير ثابتة وجامدة إلا أنه يمكن أن يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم مفتوح ودائم ومنتشر على المستويين الوطني والمحلي (بشكل كلي أو جزئي) يتنافس مع أحزاب أخرى سعيا للتأييد الشعبي للوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها في إطار ائتلافات حكومية لتطبيق برنامج مشترك. وإما القيام بدور المعارضة في البرلمان وتبقي الأحزاب آليات ديمقراطية فعالة لممارسة السلطة خاصة لما يلتزم قاداتها بقوانين الجمهورية واحترام المواطنين (عبد القادر مشري، 2010، ص 04).

7-2- وظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة، وتختلف هذه الوظائف حسب طبيعة العلاقة بين الحزب والنظام السياسي فهناك من حدد تأثير الأحزاب أو وظائفها في إطار دائرتين أساسيتين أولاً هما مجموعة الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية خارج السلطة أي قبل أن تستلم السلطة وذلك من خلال بلورة المسائل وتحديد أولوياتها وتوجيه الرأي العام وتجميع المصالح وتمثيلها وكذلك تقوم بوظيفة الرقابة السياسية للسلطة الحاكمة.

وهذه الوظائف هي وظيفة الأحزاب المعارضة، حيث يرى محمد طه بدوى بأنها تطور معاصر للحياة السياسية كان من شأنه إن كانت ظاهرة جديدة في مجال المعارضة، إنها ظاهرة المعارضة الخارجية يعني قوى المعارضة التي تمارس في مواجهة الحكومة من خارج مؤسساتها أي أنها المعارضة التي تمارسها أحزاب الأقلية في مواجهة سياسات حزب الأغلبية الحاكم (نعمان أحمد الخطيب، 1994، ص 60)، أما الدائرة الثانية فهي وظيفة الأحزاب بعد وصولها إلى الحكم فتتجسد في اختيار الحاكمين وتحديد بنية الحكومة والعلاقة بين السلطات التي تمارسها وسير هذه السلطات فالأحزاب السياسية هي التي تقوم باختيار من يتولون السلطات التشريعية والتنفيذية وهي التي تدعم مرشحيها في الانتخابات. وبشكل عام يمكننا أن نحدد وظائف الأحزاب في النقاط الآتية:

7-2-1- وظيفة تنظيم اختلافات المجتمع والمحافظة على استقراره :

حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم وأساسي وهي تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة وذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة إيديولوجية ودينية وأخلاقية وإقليمية وغيرها، ومليئة أيضاً بالأمزجة والأطماع والآمال والمصالح المتباينة ولقد قيل بأن الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية.

إن هذه الخلافات والانقسامات قد تولد نتيجة الانفعالات العاطفية وردود فعل عنيفة وغاضبة عندما يواجه الجمهور مشكلات وقضايا عامة وتؤدي الأحزاب السياسية وقيادتها دوراً هاماً في ضبط وتنظيم مشاعر الجماهير والسيطرة عليها بما يحافظ على استقرار ووحدة المجتمع.

7-2-2- وظيفة التوعية والتعليم السياسي :

وهي من الوظائف المهمة التي تؤديها الأحزاب السياسية حيث تقوم بوظيفة التنشئة السياسية وهي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب في تأديتها. وإثبات فعاليتها تتوقف على مقدرتها الفنية في التأثير على الجماهير والتأثر بهم وبعلاقاتها بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي (سليمان الطماوي، ص 360)، وفي هذا الخصوص يتعين على الحزب أن يتولى توجيه المواطن وتوعيته بالمشكلات وإطلاعه على حقيقة الأمور وبيان أسبابها واقتراح وسائل حلها ويؤدي ذلك إلى تكوين وعي ثقافي وسياسي لدى الأفراد يمكنهم من المشاركة في المسائل العامة ويعطيهم القدرة على صواب الاختيار.

فالأحزاب السياسية تقوم بإحاطة الرأي العام علما بالمسائل والقضايا العامة وتحدد الأولويات وتبين المواقف الصحيحة التي يجب أن يتخذها الرأي العام تجاه تلك القضايا وبالتالي فالتنظيم الحزبي هو الذي يعزز التعاليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية ، سواء في عامته أو في تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا أبدت هذه الفئة شيئا من التفوق والتفهم العميق لمبادئ الحزب وسياسة الحكم.

7-2-3- وظيفة تكوين وتوجيه الرأي العام :

إن الأفراد وحدهم داخل أي مجتمع لا يمكنهم توحيد أفكارهم ومواقفهم تجاه المشكلات التي تواجه المجتمع بل لا بد لهم من تنظيمات تقوم بتوجيه المواطنين وتوعيتهم وتوحيد آرائهم حول المشكلات الاجتماعية وحلولها، وهكذا تقوم الأحزاب بتحويل المواقف الفردية بعد التنسيق بينها إلى رأي عام يمثل اتجاهها سياسيا محددا طبقيا كان أم فكريا.

إن الحزب هو الأداة الوحيدة لبلورة تطلعات ملايين الأفراد المتباينة في درجة الذكاء والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية وصبها في إيديولوجية جماعية وبدونه لا يتسنى للأفراد هجر نظرتهم الفردية. وعلى هذا فدور الأحزاب السياسية في خلق الرأي العام لا يقف عند وضع بعض الحلول لما يجابه المجتمع من مشاكل مؤقتة فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى تنمية الرأي وجعله قادرا على تفهم كل ما يعرض عليه، بل ما يدور حوله وما يواجهه من مشاكل أو عقبات ليكون قادرا على مواجهتهما مسبقا.

7-2-4- وظيفة تكوين وتنشئة الكوادر السياسية و القيادات .

تعد الأحزاب وبحق مدارس للشعوب ومدارس لتكوين القيادات السياسية، وذلك بإعداد من يتوسم فيهم الحزب خيرا من أصحاب القدرات الفكرية و الفنية وتدريبهم والدفع بهم إلى الانتخابات العامة أو الاحتفاظ بهم لتولي المناصب الهامة (محمد كاظم المشهداني، 1991، ص 226).

كما تساهم الأحزاب في التنشئة السياسية. فتؤثر في مواقف أعضاء الأحزاب والجمهور الأوسع بشأن أمور مثل إدارة الاقتصاد، والهوية القومية وشرعية الحكم، وعن طريق منح المشاركين مصلحة ثابتة في استمرار السياسات الحزبية، يغدو من المأمول أن تسهم الأحزاب في ترسيخ الديمقراطية. غير أن التنشئة السياسية يمكن أن تشمل مواقف ومعتقدات معادية للديمقراطية مثل كراهية مؤيدي المعارضة (بي سي سميث، 2011، ص 259).

ومن الناحية النظرية يجب أن تكون الأحزاب السياسية أيضا بصفة رئيسية عوامل مؤثرة على السياسة العامة كنتيجة لبرامج مبتكرة لجذب تجميع عملي للمصالح أو من خلال تطبيق إيديولوجيا رسمية لمشكلات راهنة.

فالأحزاب تقوم بإعداد أعضائها ثقافيا، وسياسيا لكي يكون بإمكانها المشاركة في الحياة السياسية للبلد كما يقوم بتدريبهم على القدرة على قيادة مؤسسات الدولة والمجتمع وذلك من خلال الممارسة العملية داخل أجهزة الحزب وبالتالي يملكون كفاءة عالية لأداء أدوار القيادة داخل الدولة والمجتمع.

7-2-5- وظيفة الوساطة بين الحكام والمجتمع .

فالأحزاب السياسية تمثل حلقة وصل بين الحكام بتجميع المصالح العامة وعرضها على الجهات الحاكمة للاستجابة لتلك المصالح والرغبات ولإيجاد الفرص المناسبة للمناقشة في مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

فالأحزاب السياسية تقوم بدور هام من خلال تمكين المجتمع من التواصل مع الدولة وبذلك يكون عمل الدولة متجاوبا مع حركة المجتمع. فالأحزاب تلعب دورا رابطا بين الشعب والحكومة أو السلطة الحاكمة.

7-2-6- الوظيفة الرقابية.

إن الأحزاب السياسية التي تفوز في الانتخابات وتصل إلى دفة الحكم أو السلطة تكون قد وعدت هيئة الناخبين من خلال برنامجها الانتخابي بوعود كثيرة عادة ما تعجز عن تنفيذها وتحقيقها أو على الأقل تعجز على تنفيذ الكثير منها أو قد تنهون في تنفيذها ولذا فإن الأحزاب الأخرى والتي تسمى بالأحزاب المعارضة يكون عملها منصرفا إلى مراقبة أعمال الحكومة في احترامها لنصوص الدستور وكذلك القوانين المرعية، وبالتالي فإن هذه الأحزاب المعارضة تعتبر عنصر تلطيف يخفف من غلواء واندفاع الحزب الفائز وهو كذلك عنصر محاسبة إذا ما اشتط الحزب الفائز أو خرج عن الجادة (طارق علي الهاشمي، ص 60).

وهكذا يتبين لنا بأن مهمة الأحزاب هي أن تقوم بمراقبة ومحاسبة الحكومة أي الأحزاب الفائزة في الانتخابات وحملها على إنجاز ما وعدت به القاعدة الشعبية في الحملات الانتخابية والتصرف وفق ما تقتضيه المصالح العامة للمجتمع.

8- الحكومة العالمية والأحزاب السياسية

بدأت ظاهرة الشركات عابرات القومية أمريكية صرفة في البداية وتطورت عبر استيلائها على شركات محلية أوروبية وكندية وأسترالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما بدأت ظاهرة الاندماج وتمركز للرأسمالية المحلية مع الرأسمالية الأمريكية بحيث أن العديد من المواقع المحورية كمجالات البترول والاتصالات والنقل والحاسوب إلخ قد احتلتها الاحتكارات الأمريكية .

وبحركة مقابلة بدأ سير الاحتكارات الأوروبية يساند التوجه الأمريكي في بعث سياسات اقتصادية فوق قومية، وذلك منذ عام 1957 حينما اتفقت خمس دول أوروبية على توحيد سياسات إنتاج وتصريف الحديد والصلب والفحم لتكون النواة الأولى للوحدة الاقتصادية الأوروبية وبالتالي الوحدة الأوروبية الماثلة أمامنا اليوم (شاكر اليساري، 1999، ص 216).

من الاقتصاد إلى السياسة بدأ السير التوحيدي التصاعدي للدول الأوروبية وصولا إلى سلطة فوق قومية أوروبا ولتتلاقى مع الظاهرة القادمة من أمريكا، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك وكندا فإن هذه الدول تحمل في داخلها ومنذ نشأتها القريبة كأمم بذور التعددية القومية والعرقية والتعددية الثقافية لكونها تجمعات من المهاجرين وجاءت الشركات عابرات القومية في القرن العشرين لتعزز الواقع الاجتماعي في

أمريكا وخارجها باتجاه أوروبا مع مشروع مرشال. وباتجاه العالم وخاصة في آسيا مع المشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان أدت هذه الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تنحو لإقامة منظمات خاصة بها تجمع المديرين الكبار فيها وعرف منها أهمها على الإطلاق ما يدعي باللجنة الثلاثية. والجدير بالذكر بان هذه اللجنة لم توجد لتناقش وتعالج الاستراتيجيات الاقتصادية لشركاتهم بل تدور حول وضع استراتيجيات سياسية شاملة أو سياسة عامة للعالم.

ففي دراسة لفردين حول هذه اللجنة والتي تعود بدايات تكونها إلى عام 1973 اتضح أنها " تسعى للعمل " كلجنة تنفيذية لرأس المال العابر للقومية وفي مختلف البلدان المتقدمة.

وقد استطاعت هذه اللجنة أن تدفع برؤساء الدول الرأسمالية الكبرى باتجاه التعاون والتنسيق في وضع الاستراتيجيات السياسية عن طريق الاتفاق على أعلى مستوى مابين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكندا وبالفعل أصبح هؤلاء الرؤساء يجتمعون دوريا ونشأت عن ذلك مؤسسة مؤتمرات قمة الدول السبع الرأسمالية الاحتكارية.

وبالوصول إلى هذه النقطة من التطور فإن السلطة العليا فوق القومية قد وضعت على السكة وبدأت ترسم وإلى حد بعيد السياسات الكبرى والاختيارات الدولية وبالتالي الوطنية في إطار فوق القومي.

وبالتالي السوق المالية تمنع الدولة من إتحاد إستراتيجيات مستقلة وتعاقبها إذا حادت عن هذا الدور الذي رسمته لها الرأسمالية العالمية.

إن ظروفها كهذه إذا استمرت مجتمعة لمدة معينة دون ظهور كتلة أخرى أو عدة كتل ستتغير وظائف الدول ومفهوم الأمة وتتبدل طبيعة الحكومات وخاصة في بلدان العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة وسوف ينعكس هذا كله على الأحزاب السياسية ووظائفها.

وهنا لا يمكن الحديث بشكل جدي في مثل هذه الحالات عن إرادة الأمة وإخراجها لممثلين وطنيين عبر تشكيل أحزاب سياسية وطنية وليس من الواقعية الكلام عن قيام أحزاب سياسية قومية مستقلة ذات مشاريع نابعة من الخزان الاجتماعي والثقافي لدولة ما في العالم العربي.

استنادا إلى ما وصلنا إليه في غرضنا أعلاه نؤكد أن قيام أحزاب سياسية ترسم سياسات قومية كبرى واختيارات اقتصادية مستقلة قد أصبح بعد الآن حكرا على المراكز السبعة بانتظار التطورات القادمة المأمولة من الصين والهند أو من شعوب تلك المراكز أو من أوروبا نفسها (محمد رفيق الطيب، 2010، ص 373).

إن فقراء أوروبا ومنتجاتها قد أوجدوا ردا على انتشار وتوسع نمط إنتاج الرأسمالية الاحتكارية وعلى قصور الأحزاب الوطنية مع تآكل لدولة القومية، وأحزاب أممية ذات إستراتيجية عالمية مقابل عالمية الشركات الاحتكارات وتمدد النظام الرأسمالي.

صحيح أنه وجدت عند العرب قديما وحديثا أحزاب سياسية للوطنية القطرية العربية تحديدا كالأحزاب القومية العربية وأحزاب الإخوان المسلمين في العصر الحديث، وهذه الخصوصية تفرّد بها العرب حيث أوجدوا أحزابا سياسية عابرة للدول العربية إلا أن هذه الأحزاب لم تتجاوز حدود الأمة العربية في تنظيماتها ولا يمكن مقارنتها بالأحزاب الأممية الشيوعية.

إن الأحزاب القومية العربية تعمل في سبيل استكمال العرب لوحدة أمّتهم المستعمرة والمقسمة متجاوزة حدود الدول العربية الغير المعترفة في بداية تشكل تلك الأحزاب مما يجعل من هذه الأحزاب عند العرب ظاهرة لا مثيل لها في فضاءات ثقافية أخرى.

أما الأحزاب الشيوعية فكانت ردا على النظم الرأسمالية واستغلاله شاملة كل الإنسانية وأحزاب الإخوان المسلمين تطمح لإعادة الخلافة الإسلامية في دار الإسلام إلا أن هذه الخلفية الثقافية للأمة العربية تستعمل كثيرا لقيام أحزاب عابرة للدولة والأمة أيضا وقابلية كهذه كامنة موجودة، لأن الإسلام دعوة عالمية والأمة العربية تكونت وولدت من رحم هذا الدين.

ومن خلال هذا العرض يمكن أن نستنتج بعض الملاحظات حول أثر العولمة على الأحزاب السياسية العربية ومنها:

- إن الدولة - الأمة في العالم الثالث قد تآكلت سياستها الكبرى وخرجت عن سيطرتها. فالعولمة بأسلحتها. حرية التجارة ممثلة بمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، تحدد مجتمعه اليوم مسار الاقتصاد العالمي والتنمية فيه، وتكبل الأمم والدول بالقروض وتحد من الحريات وتفسد الديمقراطية وتعطل في النتيجة آيات ووظائف الأحزاب والسياسات القومية المستقبلية.

- إن الخصم الاستعماري والطبقي والسياسي الفعلي لا وجود له على أرض الوطن الواحد فقط بل الخصم أصبح موزعا في كل أنحاء العالم، فالفاعلون حقا في السياسة عالمية اليوم هم شعوب حكومة الظل العالمية، وهم وحدهم اليوم تقريبا القادرون على امتلاك أحزاب سياسية فاعلة يمكنها أن تعيد للديمقراطية محتواها وللسياسة قيمتها وللحرية أبعادها الإنسانية.

- استنادا إلى ما سبق فإن الأحزاب السياسية الوطنية تصبح دون موضوع مركز السياسة ومركز الشرعية اليوم لحكومات دول عربية عديدة هو مركز نظام العولمة، ولن يغير من الأمر شيئا وجود أحزاب حاكمة ومعارضة قائمة.

خاتمة

إذا كان هناك اتفاق على أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب فإن هذه الديمقراطية يعوق من قدرتها وينزع عنها الحيوية والعافية ضعف الحياة الحزبية العربية .

وما ظهر من تجربة الانتخابات الأخيرة من تهافت الصلة بين الأحزاب و الجماهير يسري هذا على الأحزاب الحاكمة و الأحزاب المعارضة على سواء و عدم ظهور مؤشرات جدية حتى الآن تدل على أن الأحزاب اتخذت من الخطوات ما ينتشلها من المستنقع الذي هوت فيه .

وللأسف فإن الظاهرة الحزبية العربية المعاصرة خطاها مقطوعة النفس بفعل كثير من الظواهر التي ما إن تبدأ عافية حتى يلحق بها فقدان الطاقة فتتوقف أو تتباطأ حركتها .

فالمنطق يقول إن قيام الأحزاب العربية كان انطلاقاً في طريق التعددية و ترسيخ ثقافة التنوع و الاختلاف وتداول السلطة . أما و قد تقطعت أنفاسها بعد عقود من قيامها .فهذا يعني هناك خلا أصيلاً في الحياة الحزبية العربية ينبغي علاجه من جذوره سواء كان أصيلاً مرجعه طريقة ظهور أي حزب للوجود أو بسبب تضيق النظام السياسي العربي على الأحزاب أو نتيجة علة داخل الأحزاب نفسها وممارستها الداخلية و نظرتها للعالم الخارجي .

ولهذا حتى يكون الرد مقتنعاً على أثر العولمة على الأحزاب يجب على الأحزاب العربية بمختلف مكوناتها الدينية منها و العلمانية أن تقوم بنقد ذاتي ثم بنقد حضاري حتى تتبناه في المستقبل من خلال إنتاج مشروع مجتمع نابع من صلب المجتمع العربي و ليس من غيره .وهذا يبدو بعيد المنال بسبب استمرار مرحلة أقلية وهذا ما نراه من خلال عقد المؤتمرات و الذي بقي بعض الأحزاب العربية حتى الآن لم تعقد مؤتمراتها لتجديد نفسها لمدة أكثر من خمس عشرة سنة .بالإضافة إلى عدم تقديم لا نقداً و لا تجديداً لحقبة ما بعد الماركسية السوفياتية .

وهذا ما يدل على ترهلها و هامشية وظائفها و فقدانها لأبسط وظائف الحزب السياسي الحديث مؤشرات قوية على انتهاء أدوارها تاريخياً.

المراجع

- 1- رسلان شرف الدين، موقع الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد 04، 1998، ص32.
- 2- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية – دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 137.
- 3- مورييس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، بيروت، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، 1983، ص 63.
- 4- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 22، فبراير 1998، ص 29، 30.
- 5- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، فيفري 1998، ص19.
- 6- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم 117، الكويت، 1987، ص111.
- 7- رفعت السعيد، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1978، ص 311.
- 8- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط – دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الاسكندرية للكتاب، 2008، ص 28، 29.
- 9- عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص04.
- 10- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في الأنظمة المعاصرة، الأردن، 1994، ص 60.
- 11- سليمان الطماوي، مبادئ القانون الدستوري المصري الاتحادي، الطبعة الأولى، بدون سنة النشر، ص360.
- 12- محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، جامعة بغداد، 1991، ص 226.
- 13- بي سي سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث، ترجمة خليل كلفت، الطبعة الأولى، المركز القومي لترجمة، القاهرة، 2011، ص 259.
- 14- طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، ص 60.
- 15- شاكر اليساري، قراءة في الوضع العربي والدولي، بيروت، دار المنارة، الطبعة الأولى، 1999، ص216.
- 16- محمد رفيق الطيب، العالم العربي والتحديات المعاصرة نقد الذات وسبل الإصلاح، بيروت، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2010، ص 373.